الأمم المتحدة

A/63/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٣**

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/١٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن موضوع "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدُما من أجل تحقيقها"

البند ٥٧ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/63/130)

مشروع قرار (A/63/L.1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار ٦١/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والقرار ٦٢/٢٤٢ المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ ستجتمع الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٥٧ من جدول الأعمال، الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدُما من أجل تحقيقها"

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أرحب بالمشاركين في هذا الاجتماع الموضوعي الأول للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ويسرني أيما سرور أننا نبدأ عملنا الجماعي بقضية مُلحَّة كقضية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدُما من أجل تحقيقها.

ومن الجدير بالذكر أننا قررنا في قمة الألفية أن نكرس اهتماماً خاصاً للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، إلى حد كبير، وطوال التاريخ تحملت القارة الأفريقية التضحيات والنهب والمجازر وأخيراً أصبحت طي النسيان. وإذ أخذنا في الاعتبار إجحافات التاريخ التي يتعذر إصلاحها ومخلفات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-51325 (A)

الاستعمار المتأصلة، قطعنا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التزاما نحو أخواتنا وأخوتنا الأفارقة.

بعد زهاء عقد، آن الأوان لتقييم التقدم المحرز نحو الأهداف التي حددناها في إعلان الألفية. وفي هذا الصدد فإن أفريقيا بلا شك قد حققت تقدماً ديمقراطياً كبيراً بإجراء الانتخابات وإقامة حكومات منتخبة في جميع أرجاء تلك القارة.

وأود بشكل خاص أن أرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٠ وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهما من دون شك يمثلان معلمين في تاريخ أفريقيا لتمكينها من تحقيق عملية تنميتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن دون سرد منجزات أفريقيا العديدة في الحكم الصالح التي وردت بالتفصيل في تقرير الأمين العام (A/63/130)، أود أن أبرز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة ذاتية الرصد يمكن من خلالها للقادة الأفريقيين أن يستعرضوا منجزات أقرانهم في جميع جوانب الحكم الصالح وحقوق الإنسان وسياسات الاقتصاد الكلي وما إلى ذلك.

وأود أيضاً أن أشدد على أن أفريقيا بالإضافة إلى تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتمدت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته والتي صادق عليها جميع أعضاء الاتحاد الإفريقي.

وأفريقيا أوفت بما فيه الكفاية من حيث التزاماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومهما يكن عليه الأمر، فإذا ما أريد ترسيخ التقدم الذي أحرز وبلوغ الأهداف المتمثلة في تمكين أفريقيا من الصمود أمام التحديات الإنمائية التي أمامها، لا بد للمجتمع الدولي، وبصورة خاصة البلدان المانحة ومؤسسات بريتون وودز، من أن تفي بالتزاماتها على الوجه الأكمل وأن تكمل بصورة جوهرية جهود الدول الأفريقية.

إن التحديات التي تواجه أفريقيا هائلة حقاً. ومهما تحلت دولها بالشجاعة – ونعرف أنها كذلك – لا يمكنها أن تتحرك قدماً بمفردها. والمكاسب التي حققتها البلدان الأفريقية من حيث النمو الاقتصادي هي مكاسب حقيقية، ولكن لا بد من تعزيزها بحزم عن طريق القيام بأعمال محددة كالتخفيف بصورة كبيرة من عبء الدين الخارجي. والتقدم النسبي المحرز في ذلك المجال لا يمكن أن تحجبه المشروطيات المجحفة التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز والبلدان الدائنة. وهذه المشروطيات تترك آثاراً سيئة ليس فقط من حيث الحيلولة دون التنفيذ الفعال لبرامج تقليص الفقر، ولكنها أيضاً تعمل على تقويض الأحوال المعيشية لملايين الناس وتدفعهم أكثر إلى الفقر الذي يفترض في تلك المؤسسات أن تخلصهم منه.

إن دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي يتطلب أيضاً أن تُكفل لها إمكانية الوصول إلى السوق الدولية. وبالإضافة إلى جهود المعونة المقدمة في مجال التجارة، وهي جهود متواضعة، فإن السبيل الرئيسي لتوفير الوصول الكامل للتجارة يكمن في إنهاء ممارسات البلدان المتقدمة النمو المتمثلة في تقديم المعونة لصناعاتها وبصورة خاصة للمنتجين الزراعيين.

إن فشل محادثات الدوحة يبين بوضوح القيود التي يفرضها مذهب حرية السوق، حيث يقوم فيه بضعة لاعبين بإخضاع بقية العالم. وأن نفس أنصار الليبرالية الشديدة يغيرون من نبرتهم عند أول علامة على أن قوتهم الاقتصادية قد تتعرض للخطر وأن مواطنيهم قد يعانون من الألم الذي ألحقوه بالآخرين.

لذلك أدعو مرة أخرى إلى العمل معا بتضامن أخوي للقضاء على تشوهات السوق التي نجمت عن المعونات التي

تقدمها البلدان المتقدمة النمو، كون تلك المعونات قد لعبت دوراً رئيسياً في أزمة الغذاء العالمية التي نشهدها. ويجب أن نرص الصفوف ونقضي على تلك العوامل الهيكلية وغيرها من العوامل التي تعرّض للخطر حياة الملايين من البشر.

وبطبيعة الحال تركت الأزمة أثراً سيئاً على المجموعات السكانية الأفريقية وأطفأت وميض الأمل بشأن تخفيض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع في القارة الأفريقية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي ذلك السياق من الحتمي نقل التكنولوجيا اللازمة لإعطاء البلدان الأفريقية أدوات جديدة لتكفل لها الغذاء من أجل الحياة والغذاء، من أجل الأمن والغذاء ومن أجل سيادتها وهذا النقل عاجل بنفس القدر لضمان أن يكون بوسع البلدان الأفريقية تحمل النتائج المدمرة لتغير المناخ وهذا ليس مجرد أمل وتوقع بل حقيقة.

وأود أيضاً أن أذكّر بمبدأ تقاسم المسؤولية، ولكن المسؤولية المتباينة، لأنها تمثّل حجر الزاوية في الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وهذا المبدأ يضع البلدان المتقدمة النمو تحت التزام أخلاقي وقانوني للوفاء بالعديد من التزاماتها بالتنمية المستدامة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ومن وجهة نظر أخلاقية، فإن الحاجة مُلِحَّة في هذا الصدد، إذ أن ذلك يتناقض تماما مع الثراء الفاحش الذي تحققه الصناعات الاستخراجية المتعددة الجنسيات من الأرض الأفريقية ومن جسد ودم أبنائها ومن دون توليد أي استثمار أجنبي مباشر متنوع مقابل تلك الثروة، وفي الوقت الذي تُنهب فيه مقدراتهم.

إني لعلى يقين أن مساعدة أفريقيا في رفع قدرتها على مكافحة الأمراض المعدية يجب أن تبدأ باتخاذ تدابير تتيح لجميع قطاعات السكان إمكانية الوصول إلى ماء الشرب العذب. فتنقية المياه وتأمين الوصول العام لها سيوقف انتشار العديد من الأمراض ويقلّص من الوفيات في صفوف النساء والأطفال الذين يموتون كل يوم نتيجة الافتقار إلى الماء النظيف.

وبالنظر إلى أن هناك ٢٥ مليون نسمة تقريباً يعانون من الإيدز في أفريقيا، فإن القول بأن أفريقيا قد أحرزت تقدماً في مكافحة الإيدز هي نوع من العزاء، ومع ذلك ينبغي أن يشجعنا ذلك القول على الاستمرار في تعبئة الجهود الدولية لزيادة مبادرات الوقاية ومد نطاق الوصول العام ليشمل المعالجة بالفيروس المضاد للمرض في جميع أرجاء أفريقيا. إذ أن الحيلولة دون هلاك أفريقيا بوباء الإيدز ليست فحسب ضرورة حتمية لتنميتها في المستقبل، بل أيضاً التزام أخلاقي من جانب البشرية نحو أفريقيا.

وفي ضوء الالتزامات التي ذكرتها من فوري أود أن أعيد إلى الأذهان أن الالتزامات المقطوعة في مجال تمويل التنمية التي تم التعهد بها في المدينة الشقيقة مونتري بالمكسيك، خاصة تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال قائمة، ومما لا شك فيه أنها عاجلة. ومن هنا أهيب بالبلدان الغنية في العالم أن تضاعف جهودها عن طريق الارتقاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي هبطت من ٠,٣٣ في المائة من إجمالي النتاج المحلي في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ لكي تقترب من التزام مونتري المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن ذلك الهدف اقترحته الجمعية العامة نفسها في المرة الأولى في عام ١٩٧٠. وعلى نفس المنوال، وبالنظر إلى المستويات الراهنة من المبالغ المخصصة لتلك المساعدة، أرجو، وبكل ثقل مركزي بوصفي رئيساً للجمعية العامة، من الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية الوفاء بتعهداتها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وهي تعهدات قطعتها في غلينيغلز في عام ٢٠٠٥.

إن صرخة الشعوب الأفريقية التي لا تتوق فقط إلى البقاء بل إلى العيش بكرامة في ظروف كريمة لا تتطلب منا التزامات جديدة، ولكن ببساطة كل ما علينا القيام به هو أن تتوفر لدينا الشجاعة لكي نفي بما التزمنا به مرات عديدة في مؤتمرات القمة التي انعقدت في ريو وكوبنهاغن وبيجين والقاهرة ونيويورك ومونتري. لقد حان الوقت للانتقال من الوعود إلى العمل المحدد أن ما نشهده حالياً هو حالة طوارئ. فلنستجب لهذا التحدي بالقوة والشجاعة اللذين تطلبهما منا الشعوب الأفريقية.

والآن أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن للعديد من رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى على حضورهم هذا الاجتماع التاريخي جداً. فالحدث هام في حد ذاته بل حاسم لتحضيراتنا من أجل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد يوم الخميس وللمؤتمر الاستعراضي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في قطر في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وما من أحد يشعر بالقلق أكثر من أعضاء الجمعية العامة إزاء الاتجاهات الحالية التي تبين أن ما من بلد أفريقي بمفرده قادر على تحقيق جميع الأهداف بحلول ٢٠١٥. غير أنني مقتنع بأنه من خلال العمل المتضافر من جانب الحكومات الأفريقية وشركاء التنمية لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهذه إحدى أعلى أولوياتي بوصفي أميناً عاماً. وقد عقدت اجتماعاً للفريق التوجيهي الأفريقي في عام ٢٠٠٧ لحشد الدعم الدولي وجمع المؤسسات الثمانية الرئيسية المتعددة الأطراف العاملة في مجال التنمية مع أفريقيا.

ومن خلال عمل الفريق التوجيهي وغير ذلك من الجهود أصبح لدينا الآن فكرة جيدة عما هو لازم. وسيكلف ذلك تقريبا ٧٢ بليون دولار في السنة في شكل تمويل خارجي لتحقيق الأهداف بحلول ٢٠١٥. وقد يبدو الثمن باهظاً. ولكن مقدور عليه ويقع ضمن التزامات المساعدة القائمة. فلنأخذ في الاعتبار فقط حقيقة مؤداها أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنفقوا ما يقدر بـ ٢٦٧ بليون دولار في العام الماضي على المعونة الزراعية وحدها.

وفي ذلك السياق فإن تكلفة حل أزمة الغذاء ومعالجة الاحترار العالمي وإنقاذ الملايين من براثن الفقر المدقع في أفريقيا كلها مسائل تنطوي على قيمة جيدة. وأناشد جميع المانحين تنفيذ تعهد مؤتمر قمة غلينيغلز المعقود في عام ٢٠٠٥ القاضي بزيادة حجم المساعدة إلى أفريقيا إلى أكثر من الضعف.

وعلينا تقديم الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. و لا بد لنا من أن نحسن الصحة الإنجابية التي هي أكثر الأهداف الإنمائية بطئا في التحرك. وعلينا أن نكفل لكل طفل مجانية التعليم الإلزامي.

وأحض أيضا جميع الدول الأعضاء على الاتفاق على خطوات واضحة لمتابعة نتائج هذا الحدث الرفيع المستوى.

(تكلم بالفرنسية)

إن التقلبات السريعة في أحوال الطقس تترك أثارها على الزراعة الأفريقية. وإثيوبيا مثال حي على ذلك. فالبلد يواجه حالياً جفافاً شديداً في المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي ويعاني من فيضانات شديدة في المناطق الواقعة في الجنوب الغربي. وهذا يعني ضمنا أن آثار تغير المناخ قائمة بالفعل. ومن السخرية المحزنة أن الفقراء – الذين يسهمون بأقل قدر في الاحترار العالمي – هم أشد الناس معاناة من

آثاره الضارة. فتغير المناخ يؤدي أيضاً إلى التنافس والنزاع على الموارد الطبيعية. وحاليا فإن العديد من هذه النزاعات محلية، غير أنه إن لم يتم التصدي لها ستتعذر السيطرة عليها.

إن معالجة هذه التحديات ليس مجرد حتمية أخلاقية. إذ أن احتدام الصراعات مؤخراً على الأغذية والموارد الطبيعية يبين أن أمننا يتوقف على تحقيق الازدهار في العالم النامي، أي السلم والتنمية واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وبينما نسعى إلى شق الطرق وبناء الجسور والمدارس، نعمل أيضاً على منع نشوب الحرب وبناء السلام.

أننا نستكشف طرقا جديدة لتثبيت عمليات السلام الهشة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وقدمت لجنة بناء السلام الدعم لسيراليون وبوروندي وليبريا. ويمكن للتنمية أن تمضي قدماً الآن في تلك البلدان حيثما كانت الآمال مؤخراً تخبو بالفعل.

(تكلم بالانكليزية)

إن إحلال السلام وبناء جسور الثقة يتطلبان الصبر والمثابرة. وأود أن أشيد بشعب زمبابوي على قيامه بالتفاوض على حكومة وحدة وطنية. ونحتاج إلى نفس القدر من المثابرة لحل أزمات أخرى كتلك القائمة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

ومن الحيوي أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز وزيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال الأمن والسلم والوساطة ومنع الصراعات. إن اللجنة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حفظ السلام بدأت تستكشف الكيفية التي يُمكِّن بها للمجتمع الدولي من دعم عمليات السلام في أفريقيا. ونرحب بالجهود الجارية لإنشاء قوة أفريقية على أهبة الاستعداد.

ولكن في الوقت نفسه لا تزال التحديات المتعددة تلحق خسائر فادحة، وهي تحديات من قبيل أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل؛ وحرمان ملايين الأطفال ممن هم في سن الدراسة من التعليم الأساسي؛ وتفشي العنف ضد المرأة؛ ومعاناة الناس الأبرياء في الصومال ودارفور. ولا يزال الفقر المدقع يتسبب بوفيات في غير أوانها ويمنع الملايين من الشباب الأفريقي الواعد من تحقيق إمكانياتهم.

معروض علينا عدة تقارير تبين أن التقدم في أفريقيا ليس على المسار الصحيح. ولدينا عدة تقارير أيضاً تنبئنا بما نحتاج إليه من أجل أفريقيا لتغيير مسارها. فليحن ذلك اليوم الذي نبدأ فيه تنفيذ تلك التوصيات بقلب مخلص. ولنغادر هذه القاعة بالتزام شديد بتغيير مسار التاريخ وتحقيق الأمل والتنمية لأفريقيا وللعالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه. لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ٤٢/٦٢ المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ طلبت إلى رئيس الجمعية العامة الانتهاء من الترتيبات التنظيمية للاجتماع.

خطاب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الآن الجمعية إلى خطاب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام بان كي - مون على فكرة عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمناقشة الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. كذلك أهنئ الأمين العام على تقريره عن احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدُما من أجل تحقيقها (A/63/130).

إن أفريقيا جديرة بهذا الاهتمام لأنها أفقر القارات الخمس. أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، فإن أفريقيا في أدنى الدرجات تقريباً. وتقرير الأمين العام يغطي بصورة مستفيضة وبكفاءة احتياجات أفريقيا وتحديات التنمية. وبالتأكيد فقد أُجريت العديد من الدراسات ووُزعت المنشورات وعُقدت المؤتمرات المتعددة الأطراف وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنمية أفريقيا وما يعيقها وما يلزم القيام به بشأنها. إن قائمة احتياجات أفريقيا الإنمائية طويلة، ابتداء من توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية إلى ضمان توفير الأمن الغذائي وزيادة دخل الناس عن طريق تحويل القطاعات الإنتاجية.

إن الأمين العام يذكرنا بشكل فعال في تقريره بأن الأمر الحاسم الذي يحول دون تحقيق متطلبات أفريقيا الإنمائية هو عدم توفر الموارد اللازمة. فالتنمية تتطلب كميات كبيرة من الموارد. ولسوء الحظ، لا تملك أفريقيا، الموارد الكافية لإخراج نفسها من براثن الفقر بسبب انخفاض معدل التنمية فيها. وقام الفريق التوجيهي التابع للأمين العام المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من بين أمور أخرى، بتقدير احتياجات أفريقيا من المساعدات الإنمائية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشكل العمود الفقري للتحديات الإنمائية في أفريقيا.

والشيء الجيد بشأن هذه الحقائق هو أننا جميعا في المجتمع الدولي وفي القارة ندرك القيود الحادة على الموارد في أفريقيا. ونعرف كذلك أن الحكومات الأفريقية تتخذ تدابير من أجل التصدي للتحديات الإنمائية مستعملة في ذلك الموارد القليلة المتوفرة لها. وهناك شيء آخر جيد وهو أن المجتمع الدولي سخي بما فيه الكفاية لمساعدة الدول الأفريقية بالموارد اللازمة لاستكمال جهودها. وللأسف، الموارد التي يتم الالتزام بتقديمها والتي يتم توفيرها ليست كافية لإخراج أفريقيا من براثن الفقر بسرعة. ومن الأمور المؤسفة أن العديد من الموارد التي وعدت بها البلدان المتقدمة النمو لا يتم تقديمها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خيبة أمل أفريقيا إزاء تقاعس الدول المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم الموارد اللازمة للتصدي للتحديات الإنمائية في أفريقيا. واسمحوا لي أن أستعمل هذا المحفل اليوم لأدعو إلى إعطاء زخم جديد في الوفاء بهذه الالتزامات. إنه واجب تاريخي والتزام أخلاقي للدول المتقدمة النمو أن تساعد المحتاجين في أفريقيا؛ وهو ليس مسألة من مسائل العمل الخيري.

وإذ نجتمع هنا اليوم، من الأهمية بمكان أن نتذكر توافق آراء مونتيري، الذي اعتمده رؤوساء الدول والحكومات في آذار/مارس ٢٠٠٢. فلقد وضع توافق الآراء هذا إطارا رئيسيا لتمويل التنمية. ونحن في أفريقيا قد رأينا في اعتماد توافق الآراء هذا خطوة هامة في زيادة الجهود لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تنميتنا وتنمية الدول النامية المحتاجة الأخرى على هذا الكوكب.

ومن الحصافة ونحن نرفع من شأن برنامج تنمية أفريقيا، باعتباره مسألة تحظى بالاهتمام العالمي، أن نجري تقييما لما حققناه في تنفيذ توافق آراء مونتيري والقرارات الأخرى المتخذة والالتزامات التي تم التعهد بها في المحافل المختلفة. ومن دواعي الغبطة أن أنوه بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة والجمعية العامة في هذا الصدد، ولا سيما من خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي جرى هنا في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في الدوحة في وقت لاحق من هذا العام.

ونحن في أفريقيا نقدر الجهود المختلفة التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل التصدي للتحديات التي تواجه

متطلبات التنمية في أفريقيا. وتنعكس هذه الجهود في نتائج المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان باريس المعني بفعالية المعونة الصادر في عام ٢٠٠٥ والبلاغ الذي اعتمده مؤتمر قمة غلين إيغلز الذي عقدته مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥. ونتوجه بالشكر أيضا إلى بلدان مجموعة الثمانية لإيلائهم المزيد من الاهتمام لمسائل التنمية التي تؤثر في أفريقيا.

بيد أنه في الوقت الذي توفر فيه كل هذه الجهود زخما إضافيا لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها زعماء العالم في توافق آراء مونتيري، نحن في أفريقيا يساورنا قلق متزايد إزاء الفجوة المستمرة بين ما تم التعهد به وما تم الوفاء به. إن مجموعة الثمانية، وبصورة جماعية، حادت بشدة عن مسار الوفاء بوعودها بالمساعدة الإنمائية لأفريقيا. لقد قيل لي إن مجموع المساعدة التي قدمتها مجموعة الثمانية إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لم يزد إلاّ بمبلغ ٢,٣ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٤، بينما ينبغي أن يكون قد زاد بمبلغ ٥,٤ بليون دولار خلال تلك الفترة. وإذا استمرت التوجهات الحالية، لن تتمكن البلدان الأفريقية من تعبئة الموارد المطلوبة لتمويل الاستثمارات العامة والحاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حان الوقت لأصدقاء أفريقيا في العالم المتقدم النمو أن يفوا بالتزاماتهم. وإذا لم يفعلوا ذلك الآن، فربما تفوت الفرصة لتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥.

إن حجم المعونات المقدمة لا يقل أهمية عن نوعيتها. وإذ نعرب عن تقديرنا لقيام بعض البلدان المتقدمة النمو بمضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها، يساورنا قلق في أفريقيا من أن معظم النقص في المعونات في الآونة الأخيرة هو بسبب تخفيف الديون والمساعدات الإنسانية، ولذلك فهو لا يعني إتاحة موارد إضافية لتمويل البرامج الإنمائية. وفي الواقع، عند حذف هذين العنصرين للمعونة يتضح أنه لم يكن هناك أي تغيير كبير في تدفقات المعونة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٤. ولذلك، إذا أراد المانحون الوفاء بتعهداتهم بمضاعفة تدفقات المعونة إلى أفريقيا بحلول العام ٢٠١٠، يجب أن تكون هناك زيادة كبيرة في معونات هذه السنة والسنة القادمة والسنة التي تليها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أن أفريقيا ليست قضية ميؤس منها. فلسنا يائسين، ولا استسلمنا لحالة من اليأس. إننا عازمون على تخليص أنفسنا من مأزقنا هذا. وكل ما نقوله هو إننا في حاجة إلى دعم الأعضاء المتقدمي النمو في المجتمع الدولي لتكملة جهودنا. ونتقدم بالشكر لشركائنا في التنمية على الدعم الذي لا يقدر بثمن الذي قدموه لنا خلال العديد من السنين، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فهذا كل ما نطلبه. ومن الممكن تحقيق ذلك؛ فدعونا جميعا نقوم بدورنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر فخامة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي على البيان الذي ألقاها من توه.

خطاب السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل للغاية الذي أعده عن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (A/63/130).

إن أفريقيا تنشط مرة أخرى. لقد عثرت القارة على سبيلها نحو العودة إلى طريق النمو. فمنذ عام ١٩٩٤، بلغ متوسط نموها السنوي حوالي ٥ في المائة. ولا يزال هذا المتوسط يتسارع اليوم وينبغي أن يكون أكثر من ٦ في المائة

في عام ٢٠٠٨. ومن دواعي السرور أن حجم الاستثمار الخارجي قد فاق حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. إن النظرة إلى أفريقيا تتغير.

ومع ذلك، ما زال النمو الاقتصادي أمرا نظريا جدا لأغلبية الأفارقة. فالحقيقة الإحصائية هي أنه لم يصبح بعد حقيقة يومية لسكان أفريقيا. وفي الواقع، تواجه القارة الأفريقية العديد من التحديات، بما في ذلك أزمة الغذاء وآثار تغير المناخ. وفوق كل شيء، هناك التقييم الوارد في تقرير الأمين العام – وهو تقييم ينبغي أن يشكل تحديا لنا جميعا – بأنه لا يوجد بلد أفريقي واحد – ولا بلد واحد – يسير على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن أوروبا تريد أن تكون منخرطة إلى جانب أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، أكدت من جديد الدول

الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة جماعية التزاماتها الواضحة جدا بتقديم المعونات. ولقد أكدنا هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ثروته للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. هذه خطة عمل حقيقية قد تم وضعها والتي سوف نناقشها في ٢٥ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي اقترحه الأمين العام. ونود أن نذهب حتى إلى أبعد من ذلك في حالة الشراكة العالمية في مجالي الزراعة والأغذية.

وليكن هذا واضحا تماما، فإن المعونة التي أقرتها أوروبا لأفريقيا هي ببساطة ليست نابعة من القلب، بل هي عقلانية في مجملها، لأننا نحن الأوروبيين نعرف أن تقديم المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا هو أولا وقبل كل شيء استثمار في مستقبلنا المشترك. والعالم المعولم في حاجة إلى أفريقيا متقدمة النمو. إن الاتحاد الأوروبي، الذي هو جار مباشر لقارة أفريقيا، يحتاج إلى أفريقيا متقدمة النمو.

وما هي جدوى العمل من أجل أمن واستقرار أوروبا دون السعي في الوقت نفسه إلى جسر الفجوة الإنمائية القائمة بين أوروبا وأفريقيا؟ فمن الوهم تصور ازدهار أوروبا دون العمل في الوقت ذاته على ظهور شريك اقتصادي رئيسي، يقع على بعد ١٤ كيلومترا من الساحل الأوروبي، وسيكون سكانه في عام ٢٠٣٠ أكثر من سكان الهند أو الصين. ومن الوهم أن نسعى إلى أمن غذائي عالمي دون تحقيق أقصى الاستفادة من موارد أفريقيا الزراعية كي تتمكن من إطعام نفسها، أولا وقبل كل شيء، بل ولتساعد أيضا على إطعام العالم.

ولهذا سنواصل العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فما زال هناك أكثر من ٧٠ مليون طفل يجب أن يلتحقوا بالمدارس في أفريقيا؛ وهناك ٩٠٠ مليون نسمة في أفريقيا يعانون من نقص وسوء التغذية؛ وهناك ٢٣ مليون في أفريقيا يعيشون بمرض الإيدز، وفي كل خمس دقائق يموت ١٠ أطفال أفارقة من الملاريا. ولهذا سيبقى التعليم والصحة في صميم استراتيجياتنا للمعونة الأفريقية.

ومع ذلك، لا بد أن نكون واضحين بشأن أمر آخر. إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضروري، لكنه ليس كافيا لإحداث تأثير دائم على الفقر، وضمان النمو في أفريقيا وتوفير فرص العمالة. يجب علينا مساعدة أفريقيا على تحويل زراعتها، ولا سيما زراعتها الأسرية. إن أفريقيا ليست في حاجة إلى ثورة خضراء واحدة بل في حاجة إلى ثورتين – واحدة لزيادة المحاصيل وواحدة لحماية البيئة.

ينبغي إطلاق العنان للمبادرات الخاصة في أفريقيا. فالأعمال، لا سيما الصغيرة منها والمتوسطة الحجم، لديها أكبر القدرات على توفير فرص العمالة، ومع ذلك لا يتوفر لأفريقيا ما يكفي من هذه الأعمال. في الآونة الأخيرة، اقترحت رئيسة ليبريا، السيدة جونسون – سيرليف، وضع

القطاع الخاص في صلب جهود التنمية واستكمال الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف تحقيق القدرة التنافسية في التنمية. ولا يسعني إلاّ أن أؤيد هذا الاقتراح المرحب به.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اتفقت عليها أفريقيا نفسها كانت أول ما تؤكد الصلة الوثيقة بين الحكم والنمو والحد من الفقر. والإدارة الرشيدة للشؤون العامة هي أمر ضروري لتحقيق نهضة أفريقية.

وتنطوي التنمية على شروط سياسية أساسية. فلن تكون هناك تنمية بدون سلام، ولن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولن تكون هناك تنمية بدون مساءلة لأولئك الذين يحكمون مواطنيهم. وأود أن أستنكر أي إغراء لعرض الشفافية واحترام سيادة القانون على أنهما شرطان أجنبيان ليسا ضروريين قد فرضهما المانحون. إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما طموحان قويان للشعوب الأفريقية نفسها. ألم يكن، قبل كل شيء، القوة الدافعة وراء الحروب من أجل الاستقلال والكفاح ضد الفصل العنصري التي خاضها الأفارقة أنفسهم؟

وفي الختام، أود أن أوجه نداء يصلح لنا جميعا. دعونا معا نتفادى تكرار أخطاء الماضي. وأنا أفكر أولا وقبل كل شيء في مسألة الديون. لقد أدت جهودنا الجماعية منذ أواخر التسعينات إلى خفض دين القارة الخارجي أربع مرات. ولأنه تم تخفيض دين أفريقيا على هذا النحو، فهي قد استعادت بعض المجال للمناورة في القطاعات الاجتماعية ومن أجل الاستثمارات العامة. وفي المستقبل، دعونا نحتاط من عودة المديونية السريعة والمكلفة للغاية. دعونا لا نمهد الساحة اليوم لأزمة دين أفريقية جديدة في عام ٢٠٣٠.

إنني أفكر كذلك في استغلال وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا بشكل مستدام. فليس مجرد تحسن شروط التجارة يعني أنه ينبغي لأفريقيا أن تنحصر في تصدير المواد الخام وحدها.

وأخيرا، على المانحين والمتلقين للمعونة أن يضاعفوا بذل الجهود لتنسيق جهودهم ومواءمتها. وفي الوقت الذي يوصي فيه الأمين العام بزيادة اللجوء إلى دعم الميزانيات، لماذا نرى مانحين جددا – والذين نرحب بهم طبعا – يزيدون المعونة للمشاريع؟ لقد اتفق الأوروبيون والأفارقة على عدم ربط المعونة. لماذا إذن ينبغي أن نتراجع عن هذا المبدأ فيما يتعلق بالمانحين من القارات الأخرى؟ نفس الأسباب سوف تكرر نفس الآثار. دعونا لا نكرر أخطاء الماضي.

وكلنا ندرك حقيقة أن أفريقيا تقف اليوم عند نقطة تحول. ينبغي لأفريقيا أن تكون قادرة على الاستفادة من الفرص الجديدة المعروضة عليها استفادة كاملة. فمن مصلحتنا المشتركة أن تنجح في ذلك. وأؤكد من جديد أن أوروبا بأكملها سوف تكون إلى جانب أفريقيا لتعزيز التنمية فيها والتي يحتاج إليها العالم بشدة كي نتمكن من العيش في سلام ورخاء واستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هايديماري فيسوريك – تسويل، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمبعوثة الخاصة للأمين العام لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

السيدة فيسوريك – تسويل (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بصفتي مبعوثة خاصة للأمين العام لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ

توافق آراء مونتيري المزمع عقده في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة في قطر.

من دواعي سروري أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة، لأنني نفسي كنت قد شاركت في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، التي عقدت في عام ٢٠٠٠، والتي كانت مكرسة للأهداف الإنمائية للألفية، وفي مؤتمر مونتيري الذي اتخذنا فيه القرارات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية.

لقد سمعنا هذا الصباح أن العالم يواجه تحديات من أوضاع جديدة ومن أحداث تشكل تهديدا للحياة البشرية ومنجزات التنمية. توجد ثلاث أزمات رئيسية – أزمات الغذاء والطاقة والتمويل – وتغير المناخ الذي يؤثر على جميع الأزمات الثلاث.

إننا نلاحظ أيضا وجود سجل مختلط في منتصف الطريق إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفريقيا. فهناك جوانب مضيئة وجوانب مظللة؛ وتوجد إنجازات وخيبات أمل. وتتعلق الجوانب المضيئة، إلى حد ما، بتحقيق إنجازات في مكافحة الملاريا من خلال تنسيق الإجراءات في بعض البلدان الأفريقية، مما يبرهن على أن إحراز التقدم ممكن إذا وحدنا جهودنا جميعا.

ولكنني أود أيضا أن أقول إنه بالنسبة لي، وأعتقد لكل شخص في هذه القاعة وخارجها، ليس مقبولا على الإطلاق أن يكون خطر وفاة النساء بسبب الحمل أو الوضع في أفريقيا أكبر ٣٠٠ مرة منه في البلدان الصناعية. وهذا يعني، في رأيي، أنه علينا أن ننشط في تأمين الحصول على الخدمات الطبية والصحية وإمكانيات تنظيم الأسرة من أجل إنقاذ حياة الأمهات والأطفال.

ولن نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال بذل جهود إضافية، وهي جهود ستبذلها جميع البلدان المانحة، وجميع الشركاء الإنمائيين، والبلدان الأفريقية ذاتها. ولا يمكن أن تتحقق الأهداف الإنمائية وأن تحل المشاكل العالمية إلا من خلال شراكة عالمية فعالة، والتي تكون أفريقيا فيها طرفا فاعلا قويا، وقد سمعنا صوتها هذا الصباح.

ولكن هذا الاجتماع الرفيع المستوى ما هو إلا خطوة واحدة، والاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سيكون خطوة أخرى. وستكون الخطوة التالية هي مؤتمر الدوحة في قطر، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن تمويل التنمية. وسيتعين علينا أن نعزز الثقة بالشراكة التي أقمناها في مونتيري. ولكي تنجح أفريقيا في مسيرتها فإنها تحتاج إلى شركاء حقيقيين وإلى استثمارات كبيرة وتمويل يمكن التنبؤ به. ومن الأهمية الحيوية أن تفي مجموعة الثمانية بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في غلين إيغلز، وهي مضاعفة المعونة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، لتصل إلى مبلغ ٥٠ بليون دولار. وأستطيع أن أقول إن ألمانيا ستفي بتعهدها.

إن التحديات الجديدة تتطلب أفكارا جديدة، ومصادر جديدة للتمويل، وأشكالا جديدة من التعاون وقواعد جديدة، وبالتحديد للأسواق المالية. إننا بحاجة إلى أدوات تمويل مبتكرة، مثل تلك التي ناقشناها في مونتيري. وأحد النهج الواعدة بشكل خاص، والذي تؤدي ألمانيا فيه دورا طليعيا، هو استخدام الإيرادات المحصلة من البيع بالمزاد لائتمانات الكربون في عمليات التطوير والتكيف.

واسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأرقام التي تثير لدي ولدى آخرين الكثير من القلق. ففي عام ٢٠٠٨، ستنفق أقل البلدان نموا وحدها ٥٠ بليون دولار إضافية للحصول على النفط، وهذا المبلغ يفوق مجموع ما تحصل عليه من المساعدة الإنمائية الرسمية. وبما أن العديد من البلدان تعاني من ارتفاع

أسعار المواد الغذائية والطاقة، فإنني أؤيد أن تقوم البلدان والشركات التي تجني الأرباح باستثمار جزء منها في التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ مرفقا زراعيا لتلك الغاية من أجل أن يساعد البلدان الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية.

إن الأزمة الراهنة في النظام لا المصرفي تتعلق بغياب الشفافية في الأسواق المالية. وعلينا أن لا نسمح لجهودنا الإنمائية بأن تغمرها أمواج الأسواق المالية. نحن بحاجة إلى إطار تنظيمي موثوق به للأسواق المالية العالمية يقوم على قواعد ملزمة بشأن الشفافية.

كما أن هناك حاجة عاجلة إلى إجراءات دولية بشأن الضرائب. إن تجنب دفع الضرائب والتهرب من دفعها يكلفان البلدان النامية ما يقدر بمبلغ ٥٠٠ بليون دولار سنويا من الإيرادات المهدورة. ويمثل هذا المبلغ خمسة أمثال المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وتخسر البلدان الصناعية ٥٠٠ بليون دولار أخرى. ولذلك علينا أن نضاعف جهودنا لوضع نظم ضريبية فعالة ونزيهة سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو، ونحن بحاجة إلى اتفاق دولي لمكافحة التهرب من الضرائب وتجنب دفعها.

وأعتقد جازما أننا إذا ما تصدينا بشجاعة لمسائل التمويل هذه فإننا سنتمكن من تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية – بما في ذلك تحقيقها في أفريقيا. إن مؤتمر الدوحة الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر يجب أن يتكلل بالنجاح. وبصفتي المبعوثة الخاصة، سوف أحرص شخصيا على القيام بكل ما في وسعي لتأمين تحقيق ذلك النجاح. كما أنني أدعو جميع الأعضاء إلى التفضل بالمشاركة على أعلى مستوى ممكن وأن يؤمنوا أيضا مشاركة المجتمعات المدنية. وستكون فرصة عظيمة، في هذه الحالة بالتحديد، للمساعدة على إنقاذ العالم من الجوع والفقر. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نوحد كل إمكانياتنا وقوانا للمشاركة في هذا الكفاح، وهو الكفاح الوحيد الذي له قيمته. ويمكننا أن نحقق النجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوشيرو موري، المبعوث الخاص لحكومة اليابان.

السيد موري (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): لقد نشطت قارة أفريقيا خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت نموا اقتصاديا غير مسبوق وحققت استقرارا سياسيا متزايدا. ونتيجة لذلك، لدينا فرصة الآن لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام ولاستئصال الفقر، وذلك لكي نفتح صفحة جديدة ونجعل من القرن الحادي والعشرين قرن النمو الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، تواجه أفريقيا مشاكل كبيرة وتحديات جديدة تتمثل في الفقر والبطالة والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، ونقص إمكانية الحصول على الطاقة، وتغير المناخ، والصراعات المتكررة والعنف ونقص المناعة البشرية/الإيدز. إن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨، الصادر في آب/أغسطس، يتوقع لتحقيق تلك الأهداف في أفريقيا بحلول الموعد الذي قررناه أن يكون أمرا صعبا.

وفي ظل هذه التحديات، أعتقد أنه قد حان الوقت لأن يوحد المجتمع الدولي صفوفه وأن يعزز دعمه للجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق النمو والاستقرار، ولضمان الأمن البشري – وهو المفهوم الذي تناولته في مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠ (انظر A/55/PV.6) – ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرصة السانحة لأفريقيا اليوم لكي تصبح قارة من الأمم النابضة حقا بالحياة.

وكما يعلم الأعضاء، عقدت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية أفريقيا في أيار/مايو هذا العام، ومؤتمر قمة هوكايدو توياكو لمجموعة الثمانية في تموز/يوليه. وقد شارك في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية أفريقيا ممثلون من ٥١ بلدا أفريقيا، و ٣٤ بلدا مانحا وآسيويا، و ٧٧ منظمة دولية. وقد شاركتُ أنا في رئاسة المؤتمر مع رئيس الوزراء فوكودا وترأست المناقشات مع القادة الأفارقة بشأن العديد من القضايا التي أشرت إليها للتو. وبشكل محدد، تناولنا أربع قضايا، وبناء على نتائج مناقشاتنا تلك، اعتمدنا إعلان يوكوهاما الذي تضمن الرسائل التالية.

أولا، سندعم العمل الجاري لتحسين الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، والزراعة والتجارة والاستثمارات، بغية تعزيز الاتجاه الحالي للنمو الاقتصادي في أفريقيا والتعجيل في نموه.

ثانيا، سوف نواصل مساعدة البلدان الأفريقية في مجالات تنمية المجتمعات المحلية، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، وذلك بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثالثا، سندعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتوطيد دعائم السلام، وهو شرط مسبق للنمو الاقتصادي ولتشجيع الحكم الرشيد، الذي تخصص من خلاله مكسب النمو للفقراء. رابعا، سوف ندعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية لمعالجة قضايا البيئة وتغير المناخ عملا على تحقيق النمو المستدام.

وكفلت اليابان بوصفها رئيسة لمجموعة الثمانية أن تعكس المناقشات التي دارت خلال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو توياكو نتائج مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا. وقد أعربت مجموعة الثمانية في إعلان القادة الصادر عن مؤتمر قمة هوكايدو توياكو عما ستتخذه من تدابير محددة لدعم دول أفريقيا، مع التركيز على مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. وأعلنت اليابان من ناحيتها في مؤتمر طوكيو الرابع التدابير التي ستتخذها لدعم أفريقيا، ومنها مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠١٢ وتقديم الدعم بهدف مضاعفة الاستثمار الخاص داخل نفس الإطار الزمني.

واسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن الفكرة الجديدة التي توصلنا إليها في مؤتمر طوكيو الرابع. فقد أوضح عدد من البلدان الأفريقية في المؤتمر أن المتابعة ما زالت غير كافية، بالرغم من أن المجتمع الدولي قد قطع على نفسه كثيرا من الالتزامات. ولمعالجة تلك المشكلة، وضعنا خطة عمل يوكوهاما التي تلخص التدابير التي تعهدت البلدان باتخاذها، وأعلنا عن إنشاء آلية يوكوهاما للمتابعة، التي ستعدّ تقارير مرحلية عن التقدم المحرز في التنفيذ وتكفل استعراضها وتقييمها على المستوى الوزاري. وتعتزم اليابان الاستفادة بهذه الآلية في تنفيذ مساعدتها المقدمة لأفريقيا.

وهذا الشهر، بادرت اليابان على الفور بتنفيذ أحد الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر طوكيو الرابع، وذلك بإيفاد بعثات مشتركة إلى أفريقيا بهدف تشجيع التجارة والاستثمار بين اليابان والبلدان الأفريقية. وقد عقدت اليابان العزم أيضا على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والأغذية بشكل مطرد بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أهم زوج واحد من المفاهيم التي أرى أن يهتدي بها المجتمع الدولي في مجال التنمية الأفريقية. وأشير بذلك إلى إمساك الأفريقيين بالزمام وإلى شراكتهم مع المجتمع الدولي، وهما فكرتان مترابطتان تشدد اليابان عليهما وتعمل من أجل تحقيقهما منذ أمد بعيد.

وسواء جاءت المساعدة التي يوفرها الشركاء في التنمية من البلدان المانحة أو من المنظمات الدولية، ينبغي أن تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للبلدان الأفريقية. ولكي تتوافق المساعدة مع الاحتياجات، من الضروري الدخول في حوار. وفي الوقت ذاته، إذا أريد للمساعدة التي يقدمها الشركاء أن تتسم بالفعالية والكفاءة معا، من الواضح أنه لا غنى عن بذل جهود جدية من الجانب الأفريقي. وعلى البلدان الأفريقية أن تستجمع إرادتها السياسية لمواجهة تحديات من قبيل وضع السياسات السليمة في مجالات الاقتصاد والتنمية والحد من الفقر وتوطيد السلام وتحقيق الحكم الرشيد. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان والمنظمات الممثلة هنا اليوم من أجل أن نجعل القرن الحادي والعشرين بحق قرنا للنمو الأفريقي، واضعين نصب أعيننا الهدفين الشاملين المتعلقين بالإمساك بالزمام والشراكة.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن أمل صادق في أن تكون المناقشات التي نجريها اليوم هنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى مثمرة وبناءة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا ورئيس مجموعة الـ ٧٧، صاحب السعادة السيد جون آش.

السيد جون آش (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن ألقي هذا الخطاب نيابة عن رئيس وزراء بلدي، الأونرابل السيد وينستون بولدوين سبنسر، رئيس مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠٨. وبصفتي هذه يشرفني بحق أن أخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتعلق المجموعة أهمية كبرى على هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى في موضوع ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات، المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قُدُما من أجل تحقيقها“.

واحتياجات التنمية التي تواجه القارة الأفريقية معلومة للجميع وجذورها عميقة وأساسية. وقد ركز المجتمع الدولي على تلك الاحتياجات والتحديات في عدد من المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك مؤتمر الألفية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهناك أيضا عدد من المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية التي تستهدف أفريقيا. كما اضطلعت أفريقيا ذاتها بمبادرات كثيرة لتعزيز التنمية فيها.

وندرك أن مواجهة احتياجات أفريقيا وتحدياتها الإنمائية يتطلب إجراءات داخلية وقدرا كبيرا جدا من التعاون والتيسير على الصعيد الدولي في شكل موارد وتكنولوجيا وتهيئة بيئة دولية داعمة. وقد التزمنا في الإعلانات والقرارات وخطط العمل بالوقوف إلى جانب أفريقيا في نضالها من أجل تلبية تلك الاحتياجات والتغلب على التحديات.

وقد أوضح تقرير الأمين العام الشامل (A/63/130) المقدم إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى وتوصيات فريقه التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بما فيه الكفاية شيئا واحدا: إن الالتزامات الدولية القائمة في حالة التنفيذ الكامل لها من شأنها أن تقرب البلدان الأفريقية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإرساء الأساس اللازم للنمو الاقتصادي القوي في أرجاء القارة. وينبغي لذلك أن يصب هذا الاجتماع الرفيع المستوى تركيزه على التنفيذ، بل أن يتخذ من التنفيذ شعارا له. وينبغي أن نسأل أنفسنا جميعا هذا السؤال: كيف ننفذ التزاماتنا تجاه أفريقيا؟

وقد فعلت البلدان الأفريقية الكثير لتغيير صورة القارة ولحشد الموارد المحلية ولاجتذاب رأس المال الخاص

ولتعزيز المساءلة والحكم الديمقراطي. وزادت بعض البلدان الأفريقية نصيب الإيرادات المحلية من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٩ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، وفقا لصندوق النقد الدولي. وقد التزمت بالحد الأدنى من أهداف الإنفاق العام في القطاعات الهامة، بما فيها الزراعة. كما تبدي مقدرة قيادية هائلة في الأعوام الأخيرة وتقوم بتطبيق برامج واستراتيجيات طموحة لتنمية وإشراك القطاع الخاص فيها.

والسؤال الواضح الذي يتبادر لذهننا هو: هل وفّى المجتمع الدولي بالتزاماته؟ والأهم من ذلك، هل قدمنا المساعدات التي التزمنا أو وعدنا بتقديمها في المجالات التالية: المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا – فالوعد الذي قطعناه في غلين غيلز وحده كان لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بمبلغ ٢٥ بليون دولار في السنة حتى عام ٢٠١٠؛ تخفيف الديون على جميع البلدان الأفريقية التي تتحمل أعباء ثقيلة من الديون؛ وتهيئة بيئة تجارية دولية تتيح فرصا متساوية للصادرات الزراعية الأفريقية مثل القطن؟ هل قمنا بتعديل نظام حقوق الملكية الفكرية لتوفير الإمكانية المواتية والمطلوبة للحصول على التكنولوجيات الحيوية، وكما تم بالنسبة للمستحضرات الصيدلانية الهامة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؟

هل قمنا بتخفيض تراكم غازات الدفيئة، بما يقلل من التحديات المتصلة بتغير المناخ، مثل الجفاف والفياضانات، أو قمنا بمساعدة جهود التكيّف التي تبذلها البلدان الأفريقية، ولا سيما في مجال الزراعة؟ هل أعدنا تصميم وتبسيط عملياتنا الخاصة بإيصال المعونة لجعلها أكثر دعما لبناء المؤسسات وتنمية القدرات في أفريقيا، ولجعلها أكثر فعالية وأقل تكلفة وإرهاقا للموارد السياسية والتقنية والإدارية الشحيحة في الدول الأفريقية؟ هل قمنا بزيادة مرونة مساعدتنا والقدرة على التنبؤ بها، حتى نشجّع ونيّسر التخطيط الطويل الأجل في البلدان الأفريقية؟ وبالنسبة للأمور الملحّة، هل ابتعدنا في سياساتنا وممارساتنا الخاصة بتقديم المساعدة والدعم عن العملية الوقتية المضروب بها الأمثال لتوفير الأسماك لأفريقيا والانتقال إلى مساعدة أفريقيا على التعلم من جديد كيفية صيد الأسماك في البحيرة الأفريقية الكبيرة؟

وإذا كانت الإجابة على كل تلك الأسئلة أو معظمها بالنفي – وهذا ما تتوقعه مجموعة الـ ٧٧ – حينئذ ستتضح طبيعة استنتاجاتنا ومقررات هذا الاجتماع الرفيع المستوى، بل وفي الواقع الإعلان الذي سيصدر عنا.

ويبين تحليل مجموعة الـ ٧٧ والصين لمشروع إعلاننا والعملية المؤدية إليه أننا لم نستوعب تماما حتى الآن الحاجة إلى الإلحاحية واليقين والشمولية في تلبيتنا للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. ونأمل أن تكون هناك بحلول الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة آلية قوية لرصد تعهداتنا، وذلك حتى نتمكن من مساعدة أفريقيا على النهوض بتنميتها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية.

السيد باروسو (المفوضية الأوروبية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على مبادرته وعلى تقريره (A/63/130). وأود بالنيابة عن المفوضية الأوروبية أن أرحب بكل الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن لا يكون عام ٢٠٠٨ مجرد ذكرى لعام من الالتزامات الجديدة من المجتمع الدولي للعالم النامي؛ بل ينبغي أن يُنظر إليه أيضا بوصفه العام الذي اتفقنا فيه على

الوفاء بوعودنا بشكل أكثر تحديدا وبسرعة أكبر وبروح جديدة من الشراكة.

وكما ذكر الرئيس ساركوزي بوضوح شديد، وذلك بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي طرف عالمي فاعل وملتزم التزاما خاصا بمساعدة جميع البلدان النامية. فالاتحاد الأوروبي يقدم ٦٠ في المائة من المعونة الدولية. وعلاقتنا بأفريقيا هي علاقة فريدة، فتربطنا بها صلات التاريخ والجغرافيا والتجارة ولغاتنا. ومن خلال اعتمادنا للاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدأنا فصلا جديدا في علاقتنا. ويأخذ ذلك الفصل في الاعتبار الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة، كما يُراد له أن يتجاوز المجالات التقليدية للتنمية حتى يشمل المسائل العالمية، وبعبارة أخرى التحديات المعاصرة.

اسمحوا لي أن أشير بإيجاز شديد إلى ثلاثة من تلك التحديات الرئيسية التي نواجهها، وهي أسعار الغذاء، وتغير المناخ، وأمن الطاقة.

(تكلم بالانكليزية)

أولا، فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء في العالم، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء لدعم الزراعة في البلدان النامية لتمكين المزارعين الأفارقة من إنتاج المزيد من الغذاء للأفارقة. وقد تدخّلنا بالفعل واتخذنا تدابير قصيرة الأجل بما قيمته ٥٥٠ مليون يورو إضافية في عام ٢٠٠٨، وبما قيمته ٢٥٠ مليون يورو أخرى سيتم تخصيصها في عام ٢٠٠٩. والآن، اقترحت المفوضية الأوروبية إنشاء مرفق غذائي جديد بمبلغ بليون يورو لتعزيز الإنتاج الزراعي من خلال تحسين فرص حصول المزارعين الفقراء على المواد اللازمة مثل الأسمدة والحبوب. ويتفق ذلك تماما مع أهداف أفريقيا نفسها لتطوير الزراعة، وآمل أن يتم الاتفاق قريبا في الاتحاد الأوروبي على هذا المرفق.

ثانيا، يتسبب تغير المناخ في أكبر الضرر للبلدان الأشد فقرا في العالم فيصيبها بالجفاف الشديد والتصحر ونقص المياه وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. ويهدد تغير المناخ بتقويض معدلات النمو الأفريقية الواعدة والبالغة نسبة ٦ في المائة، وقد يشكل خطرا كبيرا على السلام والأمن. ويجب أن يكون المؤتمران القادمان اللذان سيعقدان في بوزنان، بولندا، في نهاية عام ٢٠٠٨، وفي كوبنهاغن، الدانمرك، في عام ٢٠٠٩، فرصة لبناء توافق دولي جديد في الآراء.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تعمل أوروبا وأفريقيا معا بشكل وثيق في الأشهر القادمة لبناء شراكة قوية، تقوم بوجه خاص على أساس التكيف، وهو المسألة الأساسية بالنسبة لأفريقيا. وقد أخذت المفوضية ذلك في الاعتبار عند إطلاقها التحالف العالمي المعني بتغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان النامية الفقيرة والضعيفة من جهة أخرى.

وهناك جانب آخر من شراكتنا يتعلق بمكافحة إزالة الغابات، والتي تثير قلقا شديدا في أفريقيا. ويتعين علينا أن نمنع الاستغلال غير القانوني للغابات المطيرة وأن ندعم الإدارة المستدامة للغابات. وتشكل الشراكة الحرجية التي تتم إقامتها في حوض نهر الكونغو أحد الأمثلة الرئيسية على ذلك.

والمجال الثالث الذي ذكرته هو مجال الطاقة، حيث يجب أن نتطلع معا إلى تحقيق مستقبل مستدام. من الضروري أن نحقق أمن الطاقة للقارتين معا، وأن نحقق روابط أفضل داخل أفريقيا وأوروبا وفيما بينهما على حد سواء، والإدارة والاستخدام الأفضل لعائدات النفط والغاز. وأخيرا، يجب أن نتعاون بشكل وثيق لمعالجة القضايا المتشابكة للفقر وإزالة

الغابات وتغير المناخ. وسيتم تناول جميع هذه القضايا في الشراكة المتعلقة بالطاقة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، والتي بدأت في العام الماضي.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على نقطة واحدة. إنني فخور بسجل الاتحاد الأوروبي في العمل مع أفريقيا بشأن المهمة الحاسمة للتنمية. وتبذل المفوضية كل ما في وسعها للمساعدة على تحقيق الغايات المحددة للأهداف الإنمائية للألفية. لكن الواقع هو أن أفريقيا بدأت تعتمد على نفسها، وأنها تحقق معدلات أقوى للتنمية، وتستخدم مواردها الطبيعية الغنية بشكل أكثر فعالية، وتعزز الإدارة الرشيدة. وعندما نقول في أوروبا إننا نريد أن نصبح شركاء لأفريقيا، فإننا نعني بذلك أننا سنواصل تحمل مسؤولياتنا، ولكن مستقبل أفريقيا يجب أن يكون في نهاية المطاف في أيد أفريقية. ويتطلب ذلك منا أن نعمل معا بشكل أوثق لحل المشاكل العالمية التي لا تعترف بأي حدود، وإنني واثق بأننا سنفعل ذلك الآن بروح من الشراكة الحقيقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ والمقرر ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة لمعالي السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد بينغ (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): اليوم وبلدان القارة الأفريقية تجتمع هنا، أود أن أتشاطر الكلمات المأثورة للسيد جاكايا كيكويتي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ولن أعود إلى القضايا الرئيسية التي تطرق إليها. أود أيضا أن أشارك الذين من سبقوني في الكلام ورحبوا بمبادرة الأمين العام لعقد هذه الجلسة.

إن هذا الاجتماع حاشى أن يكون مجرد اجتماع آخر، فتجمعنا اليوم يوفر لنا منتدى لحشد الخبرات واقتسامها. إن أفريقيا مهد الحضارة الإنسانية تستحق تماما اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما كونها عانت من ظلم التاريخ ولا تزال تتحمل نتائجه. ومهما يكن عليه الأمر فقد زادت تجربتنا ونضجت وأسبغت علينا تراثا لا يقدر من القيم. فالمعرفة تجعلنا نقدر القيمة المضافة للاتصال المجدي مع الحضارات الأخرى والتعاون الدولي. لذلك من واجبنا أن نكفل بأن تكون الشراكة من أجل التنمية بمثابة عامل يحدد سعينا للسلم والتعايش وحياة أفضل للجميع.

ونود أن نجعل القارة الأفريقية وجميع القارات الأخرى خالية من الخوف والضعف. ولا حاجة بي هنا إلى التذكير بالالتزامات التي قُطعت في مختلف المنتديات عبر السنين والمتجسدة في العديد من الصكوك الدولية. واحتياجات التنمية في أفريقيا معروفة جيدا ومُسلَّم بها - سواء تلك المتعلقة بمكافحة الأوبئة المجتمعية مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل ومكافحة الفقر، أو تلك المتعلقة بتناول مسائل الأمن الغذائي والجوع والتنمية الزراعية والصناعية والتمويل من أجل التنمية والتكامل الإقليمي والأقاليمي. ومرة أخرى، أشار الرئيس كيكويتي إلى جميع تلك المسائل واليوم نتكلم جميعا بصوت واحد. ونقول، لقد حان وقت التنفيذ.

وفضلا عن جميع الكلمات الطيبة التي قيلت، نحتاج إلى جدول زمني ثابت والتزامات صادقة بالتمويل وشراكة ملموسة واستراتيجيات ابتكارية وقادة فعالين في جهد التنمية. وعلينا أن ننجز. وفوق ذلك كله، نحتاج إلى الثقة في الاتحاد الأفريقي وقيادته في القارة وتعهداته أيضا. وكذلك نحتاج إلى ثقة شركائنا، وبخاصة الأمم المتحدة التي نفخر بكوننا نمثل جزءا هاما منها.

نحن الأفارقة مسؤولون بدرجة رئيسية عن تنمية أفريقيا. إن تنفيذ خطة عمل أفريقيا يتوقف أولا وأخيرا علينا. ونعتزم أن نتولى كامل المسؤولية عنها. أن تلك الروح بالذات روح الشعور بالملكية هي التي حملت القادة الأفارقة على إقامة الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. إن الاتحاد الأفريقي مصمم بحزم على تنفيذ تلك المبادرة لأنها أنشئت استراتيجية تمويل وحددت بعض المشاريع. والشراكة الجديدة من أجل أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تجسد رغبة القارة في أخذ زمام مصيرها بنفسها.

وقد تم إحراز تقدم ولكن الجزء الأفضل لم ينته العمل منه بعد، أي التنفيذ الفعال للالتزامات وترجمة القرارات إلى عمل وتقييم المنجزات. والتعهد الرائد في جميع أرجاء القارة يتمثل في أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتوقف على عنصرين رئيسيين ألا وهما، التصميم المالي والسياسي. وفي ذلك الصدد من الجدير بالذكر أن برنامج السنوات العشر لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ يشدد على تعبئة الموارد وتنسيق الجهود من جانب وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. وحيث أننا ننادي بنظام متماسك بالكامل وننتقل نحو الدمج، نؤثر نحن في الاتحاد الأفريقي أيضا اتخاذ قرارات ومبادرات متجانسة لاقتسام المهارات وترشيد الاحتياجات.

ونعرف جميعا أن الاستقرار السياسي في القارة سييسر تعبئة الموارد اللازمة في الكفاح الدؤوب ضد الفقر. ونعرف جميعا أن السلم والأمن لازمان للتنمية المستدامة. والاتحاد الأفريقي لم يتردد في المضي قدما في إنشاء هياكله المتعلقة بالسلم والأمن. والاتحاد الأفريقي ملتزم التزاما شديدا بعمليات حفظ السلام في القارة. وقد شدد الاتحاد الأفريقي على منع الصراعات بإنشاء العديد من الهيئات والآليات. ونعمل حاليا على إنشاء هياكلنا التنموية للوفاء باحتياجات وتوقعات شعوبنا.

وفي كل الحالات فإن السلم والأمن والتنمية في أفريقيا تتطلب زيادة التعاون الدولي. ونحن من جانبنا نرحب بحماسة بالمقترحات المحددة للأمين العام الواردة في تقريره (A/63/130) المعنون: "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدُما من أجل تحقيقها" الصادر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالاستراتيجية المشتركة وخطة العمل المتفق عليهما مع الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونرحب أيضا، في جملة أمور، بالشراكات الاستراتيجية التي أقيمت مع اليابان عن طريق المؤتمر الدولي المعني بعملية التنمية الأفريقية، وكذلك مع الصين والهند وتركيا وبلدان أمريكا الجنوبية والاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة بموجب قانون الولايات المتحدة المتعلق بنمو أفريقيا وفرصها. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لكل الذين قدموا الدعم الثابت إلينا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفيما تقوم الحاجة إلى تعبئة عامة للتصدي لتحديات جديدة مثل أزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وتغير المناخ، والفجوة الرقمية وغيرها لا بد لنا أن نتكاتف ونتغلب على خلافاتنا، وأن نؤكد على الحوار وتشاطر المسؤوليات والمهارات والنجاحات والفوائد، وقبل كل شيء، الشعور بالارتياح لأدائنا واجبنا ولأننا نقدم خدمة جليلة لشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأنه بعد رفع هذه الجلسة العامة مباشرة، ستعقد جلسة المائدة المستديرة ١ في قاعة مجلس الوصاية وجلسة المائدة المستديرة ٢ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وستعقد جلستا المائدتين المستديرتين ٣ و ٤ في الساعة ١٥/٠٠، أيضا في قاعة مجلس الوصاية وقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي.

ونُذكِّر الأعضاء بأن جلسات الموائد المستديرة مغلقة ولن يسمح بدخول قاعات المؤتمرات إلا للمشاركين المسجلين.

وستبدأ الجلسة العامة الختامية هنا في قاعة الجمعية العامة الساعة ١٨/١٠ حتى يتسنى لنا البت في مشروع القرار A/63/L.1، المعنون ''الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية''.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.